البيئة الإلكترونية المؤثرة على الناشطات في حقوق الإنسان في الأردن

اتحاد المرأة الأردنية

اعداد

د. رياض الصبح

2024

مقدمة:

شكل تطور تكنلوجيا المعلومات وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي فرصة كبيرة لتعبير الأفراد والجماعات عن أنفسهم من خلال مشاركتهم أفكارهم وآرائهم مع الآخرين، بل ساهمت بشكل كبير في تعزيز حرية الرأي والتعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية المختلفة، وساهمت بتعزيز المشاركة السياسية والعامة مما قد يعزز من حقوق الإنسان والديمقراطية. إلا أنه ورغم ذلك فقد كان لهذا الأمر من آثار سلبية أخرى على تعزيز تلك الحريات بحيث سمحت للبعض الممارسات التعدي على الآخرين، ومن ذلك بروز الجرائم الإلكترونية كغسيل الأموال والاحتيال والاستغلال وخطاب الكراهية والعنصرية وغيره، وممارسات سلبية أخرى كالتنمر على الآخرين.

يعاني الناشطون في حقوق الإنسان في الأردن من الاعتداء والهجوم والتخوين عمومًا من قبل الجهات أو الأفراد المناهضين لحقوق الإنسان والذين لديهم العديد من التحفظات عليها، وتعاني المرأة الأردنية بوجه خاص من التمييز والعنف والتنمر عند محاولتهن التعبير عن آرائهن وشواغلهن، ويزداد الأمر سوءًا عندما تحاول النساء التعبير عن آرائهن كحقوقيات مؤمنات في مجال حقوق الإنسان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتوتير وغيره.

وقد عانت المرأة الأردنية الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة من هذه الاعتداءات والتي ترتقي في غالب الأحيان الى خطاب الكراهية والتحرش والتهديد على سمعتهن وحياتهن، مما استدعى الوقوف على الأمر والبحث إن كانت ظاهرة تشكل تهديدًا على النساء وعلى حقوق الإنسان وذلك من خلال اجراء دراسة تحاول أن تحلل هذا الأمر وتقدم التوصيات اللازمة حياله.

منهجية الدراسة:

ستحاول الدراسة اتباع منهج وصفي تحليلي يشمل كافة الجوانب ذات الصلة وذلك من خلال تناول المحاور التالية:

- تعريف العنف الإلكتروني ضد المرأة.
- واقع العنف الإلكتروني ضد المرأة.

- واقع ممارسة العنف الإلكتروني على الناشطات في الأردن: وتتضمن المحاور الفرعية التالية:

أثر الفضاء الإلكتروني على تعزيز الحريات والجرائم.

أسباب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإلكتروني للعنف ضد المرأة

أشكال العنف الممارس ضد الناشطات من خلال البيئة الإلكترونية

التشريعات الوطنية وحماية الناشطات

تفاعل سلطة إنفاذ القانون والأهل والعشيرة تجاه العنف ضد الناشطات

التوصيات

وبذا فإن الدراسة ستحاول أن **تستخدم الوسائل التالية** للتمكن من تحليل الدراسة:

- تحليل مكتبي للدراسات والتقارير المتوفرة حول الموضوع.
- تحليل قانوني للتشريعات الوطنية في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوصياتها للأردن.
- عمل مجموعات تركيز مع الناشطات اللواتي تعرضن للانتهاكات للتعرف على آرائهن حول الموضوع.
- مقابلة مع بعض الحالات من الناشطات التي تعرضت للانتهاكات وتوثيق الاحالات.

عينة الدراسة:

يمكن تحديد الناشطات التي تعرضن للانتهاكات في الفضاء الالكتروني بسبب دفاعهن عن حقوق الإنسان بالتالي:

- العاملات بمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية.
- الناشطات الحقوقيات اللاتي يدافعن حقوق الإنسان من خلال عملهن المهني خاصة المحاميات والصحفيات.

- الناشطات اللاتي يعبرن عن آرائهن السياسية في العمل الحزبي (الحزبيات).
- الناشطات اللاتي يدافعن عن حقوق الإنسان من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

تعريف العنف الإلكتروني ضد المرأة:

يعد العنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم، ويحدث كل يوم، مرات عديدة، في مختلف الدول وفي كل نواحي الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وله عواقب جسدية واقتصادية ونفسية خطيرة قصيرة وطويلة الأمد على النساء والفتيات، مما يمنع مشاركتهن الكاملة والمتساوية في المجتمع.

ومن مجالات العنف الجديدة هو بما يمكن تسميته بالفضاء الإلكتروني نتيجة التطور التكنلوجي وثورة المعلومات والإنترنت، حيث نتج عنه ممارسة جديدة أو شكل جديد للعنف يقع على مختلف الأفراد وخاصة النساء، حيث كان لها أكثر من مسمى. حيث لم يتفق الباحثون على تسمية واحدة لهذه الظاهرة، إذ قوبلت كلمة Cyberbullying بالعنف التقني والإلكتروني، و العنف الرقمي، و العنف عبر الانترنت، و العنف عبر الهاتف المحمول، و الاستقواء الإلكتروني، و التنمر الإلكتروني، و التسلط عبر الانترنت والبلطجة الإلكترونية، إلا أن العنف الإلكتروني أكثر خطورة من العنف التقليدي بسبب ثلاثة عوامل متمثلة في صعوبة الابتعاد عنه، و اتساع الجمهور المحتمل وعدم مرئية أولئك الذين يقومون بالعنف[1].

وبحسب الأمم المتحدة فإن العنف الرقمي ضد النساء يمكن تعريفه بأنه هو العنف ضد المرأة الميسر بواسطة التكنولوجيا، وبالتالي هو أي فعل يتم ارتكابه أو المساعدة فيه أو تفاقمه أو تضخيمه باستخدام تكنولوجيات الاتصال أو غيرها من الأدوات الرقمية، مما يؤدي أو من المرجح أن يؤدي إلى ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، أو انتهاكات أخرى للحقوق والحريات. ويمكن أن يحدث في الفضاءات عبر الإنترنت، ويمكن ارتكابه خارج الإنترنت من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية، مثل التحكم في مكان وجود المرأة باستخدام جهاز تعقب GPS . ويؤدي العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بواسطة التكنولوجيا إلى تفاقم أشكال وأنماط العنف ضد المرأة الحالية، مثل عنف الشريك الحميم، ويأتي أيضًا مع أشكال جديدة من العنف مثل المطاردة عبر الإنترنت والإساءة القائمة على الصور من خلال الذكاء الاصطناعي مثل مقاطع الفيديو المزيفة.

في حين أن جميع النساء والفتيات المتصلات بالإنترنت أو اللاتي يستخدمن أدوات رقمية قد يواجهن العنف عبر الإنترنت، فإن بعض الفئات منهن معرضات لخطر أكبر. وتشمل هذه الفئات النساء الأكثر ظهورًا على

[1] نوال وسار: العنف الرقمي ضد المرأة... امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة أم البواقي، 2023. ص 262 - 263.

الإنترنت، بما في ذلك النساء في الحياة العامة، والصحفيات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والسياسيات، والناشطات النسويات.

ويمكن أن يشمل العنف عبر الإنترنت ما يلي: التنمر الإلكتروني: يتضمن إرسال رسائل ترهيبية أو تهديدية. الرسائل الجنسية غير المقبولة: إرسال رسائل أو صور صريحة دون موافقة المتلقي. التشهير: الإفصاح العلني عن معلومات خاصة أو تعريفية عن الضحية[2].

وتعرف الإسكوا التحرش الإلكتروني بأنه "التحرّش من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية (أو عبر الإنترنت) أو الإنترنت. يمكن لهذا النوع من التحرّش أن يتخذ أشكالًا عديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: رسائل البريد الإلكتروني الجنسية الصريحة، والرسائل النصية (أو عبر الإنترنت)، والتصرفات غير اللائقة أو المسيئة على مواقع التواصل الاجتماعي أو منصات المحادثة، والتهديدات بالعنف الجسدي و / أو الجنسي عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية (أو على الإنترنت)؛ والكلام الذي يحضّ على الكراهية، أي استخدام لغة تسهم في تشويه سمعة المتحرش به أو تهينه أو تهدده أو تستهدفه بناءً على هويته (الجنس) والسمات الأخرى (مثل التوجه الجنسي أو الإعاقة)"[3].

واقع العنف الإلكتروني ضد المرأة

تعاني النساء من العنف الإلكتروني في مختلف دول العالم، وبالتالي فهي ليست ظاهرة أردنية أو عربية فقط، بل هي ظاهرة عالمية. وجزء كبير من هذا العنف قد يندرج تحت باب التحرش الجنسي أو خطاب الكراهية وأساسه التمييز على أساس النوع الاجتماعي، والعنف الرقمي يعكس العنف ضد المرأة في الفضاء العام. وتشير الإحصائيات في العديد من دول العالم حجم اتساع العنف ضد المرأة في الفضاء العام خاصة التحرش الجنسي، فمثلاً أن 65 % من النساء في الولايات المتحدة الأمريكية تعرضن للتحرش الجنسي في الشوارع، و 55 % من النساء في دول الاتحاد الأوروبي تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي كان أعلاها

[2] FAQs: Types of violence against women and girls. https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence

[3] الأمم المتحدة، الإسكوا.
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A

في السويد 82 % وأدناها في بلغاريا 24 % ، فيما تعرضت 99.3 % من النساء في مصر للتحرش الجنسي، فيما بلغت نسبة التحرش الجنسي في الأردن الى 75.9%[4].

وعلى صعيد العنف الإلكتروني فتشير احصائيات لمركز الأمم المتحدة للمرأة الى أن نسبة النساء اللاتي سبق لهن أن تعرضن لعنف عبر الانترنت وأبلغن عن تعرضهن للعنف في عام 2020 في المنطقة العربية كانت اعلاها في العراق بنسبة 70.4%، ثم اليمن 62.0%، ثم الأردن 60.4%، ثم ليبيا 60.3%، ثم المغرب 58.1%، ثم فلسطين 54.2%، ثم تونس 46.7%، ثم لبنان 35.2%[5].

وفي الجزائر حسب دراسة أجريت أن 83% من الجزائريات تعرضن للتحرش الجنسي والابتزاز، 60% تعرضن للسب والقذف، 54% تعرضن للتخويف، 42% تعرضن للتهديد بنشر صورهن الحميمية والاتصال بذويهن[6].

إن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي كان أحد العوامل التي ساعد من توظيف تكنلوجيا المعلومات من ممارسة العنف ضد المرأة ولتأخذ منحىً متطورًا ومختلفًا، لإن استخدامها أصبح متاحًا وواسعًا ويوميًا. فحوالي 58.4 % من سكان العالم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي. ومعدل الاستعمال اليومي لها ساعتين و 27 دقيقة[7].

وتدل مؤشرات الرقمنة في الأردن في أوائل عام 2023 الى أن هنالك 9.95 مليون مستخدم للإنترنت في الأردن في بداية عام 2023، عندما بلغ معدل انتشار الإنترنت 88.0%. وأن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن بلغ 6.61 مليون في يناير 2023، وهو ما يشكل 58% من السكان، وبشكل أوسع، استخدم 66.4% من إجمالي قاعدة مستخدمي الإنترنت في الأردن (بغض النظر عن العمر) منصة تواصل اجتماعي واحدة على الأقل في يناير 2023.

في ذلك الوقت، كان 45.4% من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن من الإناث، بينما كان 54.6% من الذكور[8]. وذلك يؤشر على اتساع استخدام النساء لوسائل التواصل الاجتماعي وأن الفجوة

---

[4] اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ظاهرة التحرش الجنسي في الأردن، 2017. ص 4- 6.
[5] مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب، العنف الإلكتروني ضد النساء في الأردن، 2022. ص 5.
[6] سناء حمادوش وفريال كساي، العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي في الجزائر: الآثار النفسية والاجتماعية. ص 9.
[7] https://www.searchlogistics.com/learn/statistics/social-media-user-statistics/

[8] https://datareportal.com/reports/digital-2023-jordan

الجندرية في مجال التواصل الاجتماعي قليلة قياسًا بالفضاء العام. وحتى شهر أكتوبر 2024 فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالأردن على النحو التالي[9]:

وسيلة التواصل الاجتماعي	النسبة المئوية
Facebook	% 85.12
Instagram	%9.39
YouTube	%3
Twitter	%1.24
Pinterest	%0.93
LinkedIn	%0.2
reddit	% 0.09
Tumblr	% 0.02
Other	% 0.01

هذه المؤشرات تظهر لنا أن الغالبية الساحقة من المجتمع الأردني تستخدم الفيسبوك كوسيلة للتواصل الاجتماعي ما يعني أن النسبة الأعظم من العنف الإلكتروني سيكون بالفيسبوك.

[9] https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/jordan

واقع ممارسة العنف الإلكتروني على الناشطات في الأردن:

في ضوء مجموعة التركيز والمقابلات الفردية وبعض المعطيات والمراجع فإنه يمكن تناول الموضوع والنتائج على النحو التالي:

أثر الفضاء الإلكتروني على تعزيز الحريات والجرائم:

إن الوصول الى الإنترنت هو تعبير عن سعي الإنسان للتواصل مع الإنسان الآخر، وبذا فيمكن اعتبار التفاعل مع البيئة الإلكترونية هو أحد حقوق الإنسان، لما يمثله ذلك من حق في ممارسة حرية الرأي والتعبير والحق في المعتقد والحرية الشخصية وغيره. وبالتالي فإنه أصبح معيارًا أحد المعايير لمدى التزام الدولة بحقوق الإنسان.

وبلا أدنى شك، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت ساهم في تجاوز الممارسات التقليدية التي كانت تحول دون إمكانية تفاعل المرأة مع الفضاء العام خارج المنزل من جهة، ومن جهة أخرى ساهم في أن يكون أداة جيدة في تمكين الناس من التعليم والوصول الى المعرفة، الا أنه بذات الوقت لم يضمن الاستفادة من ذلك التعليم والثقافة والوصول الى المعلومات بشكل نوعي دومًا، فالبعض بلا أدنى شك يطلع على معلومات قيمة ودقيقة ومتنوعة ومن مصادر مختلفة ومن مختلف اصقاع الدنيا، لكن البعض وربما الكثر يتعاملون مع المعلومات بطريقة "الوجبة السريعة"، أي أخذ المعلومة المختصرة بديلاً عن البحث الموسع الذي سيزيد من معرفة الإنسان ويعزز من مهارة البحث والنقد. ولكنها بذات الوقت ساهمت في توثيق العديد من البيانات والمعلومات التي يعبر بها الشخص عن نفسه وقابلة للعودة إليها لأي حاجة علمية أو قانونية أو شخصية أو اقتصادية.

كما ساهم الإنترنت في إيصال أصوات النساء الى المجتمع والاطلاع على مقدراتهن وفرصهن وقصص نجاحهن، وبذات الوقت فإن هنالك فئات كبيرة ما زالت لا ترى جدوى من مشاركة النساء، واستخدموا الانترنت كوسيلة للانقضاض عليهن.

اعطت وسائل التواصل الاجتماعي انطباعًا عند غالبية الناس أنها إيجابية ولكن إن بدأت السؤال عن آثارها على بعض الأمور ستجد الإجابات مختلفة وتتضمن الكثير من التحفظات، أي أن هنالك من يرى أثرها السلبي في عدم احترام الخصوصيات وأثرها على وعي وتربية الأطفال بالإضافة الى الاستلاب الثقافي ومنح مساحة للسلوكيات "التافهة"، واستبدال التواصل المباشر بالتواصل الافتراضي، وفتحت فرص الإساءات والعنصرية والابتزاز والتحرش وغيرها الكثير.

كما يساهم الفضاء الإلكتروني في تثوير التعبير عن الرأي، أي أنه أداة قوية وفعالة في توجيه الرأي العام من خلال فرص التعبير عن الرأي التي يقوم بها الأفراد ليتحول إلى عمل جماعي مثل ما جرى بما يسمى بـ "الربيع العربي" الذي استخدمت به وسائل التواصل الاجتماعي في إيصال الأفكار ومنح فرصة للتنظيم المجتمعي والحوار باتجاه مطالب سياسية قد تكون حقوقية أو قد تكون متطرفة وعنيفة، فكل ممن طالبوا بالحريات بطريقة سلمية أو قاموا بممارسات إجرامية عنيفة قد استخدما تلك الوسيلة في التعبئة الجماهيرية وايصال أفكارهم.

ساهم الفضاء الإلكتروني في التغيير في بنية المجتمع، لا على صعيد وجود المؤسسات الأهلية والسياسية التقليدية فحسب وإنما على فاعليتها، فقد أصبح ينافس دور الأحزاب والنقابات، وقلصت من أهمية التمثيل السياسي كالبرلمان مثلاً لأن الفرد (خاصة الناشط) يشعر أنه مؤثر أكثر بكثير من أولئك "الممثلين" المنتخبين في تلك المؤسسات.

وبهذا يمكن القول عمومًا ودون مواربة أن البيئة الإلكترونية قد ساهمت في تعزيز الحرية من جوانب كثيرة الا أنها تضمنت نقيضها أو وجهها الآخر، والمتمثل في عدة مسائل منها كونها فرصة للهجوم على الآخرين بشكل غير عقلاني وفرصة لإمكان اختراق الخصوصية، وعدم احترام المهنية والسرية وسرقة البيانات والأفكار دون ضمان لحق الملكية الفكرية. وأحيانًا تخلق رقابة ذاتية على المحتوى الذي يمكن أن يعبر عنه بالفضاء العام. وبالتالي فإن منح تلك الفرص لكشف بياناتك الشخصية من قبل إدارات البيئة الإلكترونية أو الأمنية أو من قبل "قراصنة" تكنلوجيا المعلومات جعل من البعض يقع تحت وطأة هذه الجهات مما أدى إلى أن يغادر المستخدمين لهذا الفضاء أو يقلل من استخدامه أو تنظيم نشاطاته في سياق اجتماعي محدد، وهنا تكمن تضارب ممارسة الحرية.

ساهم الفضاء الإلكتروني في توفير بديل عن المؤسسات التقليدية لممارسة الحرية، وهي لا تحتاج الى جهد كبير، وإنما بالتفاعل - في أي مكان وزمان كنت به – مع المجتمع الذي تتفاعل معه، وأصبح فرصة عظيمة لتعظيم دور الذات.

لقد منحت تكنلوجيا المعلومات بتفرعاتها مثل الايميل ووسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة فرصة "التخفي" بالمعنى الفيزيائي وتحول شخص المتفاعل إلى شخصية افتراضية أو وهمية، سواء كان حساب الشخص معلن ويعبر عن شخصيته الواقعية أي باسمه الحقيقي وكشف بعض المعلومات الشخصية عنه، أو عبر أسماء وهمية، نقول ساهمت بأن يعبر عن رأيه بعيدًا عن الأشخاص المتحدث إليهم أو التي تصلهم رسائله أو تعليقاته

مما عزز من جرأة الشخص على التعبير واشعرته بأن رأيه مهم خاصة عندما يتلقى الاعجاب والمتابعين، ولكن في الوقت نفسه ساهمت في ممارسة الاعتداء على الآخرين من خلال اطلاق ألفاظ أو سلوكيات أو حتى أفعال غير لائقة كالتنمر أو قد تصل الى أفعال جرمية كالشتم والذم والتحقير والتحرش الجنسي والعنصرية وخطاب الكراهية دون أن يطال شخص المعتدي سوى نفس ردة الفعل وبذات الوسائل أيضا من قبل المعتدى عليه.

إذن، يمكن القول إن هذه الجراءة التي اتاحها لنا الفضاء الإلكتروني قد خلقت لها وهمًا موازيًا، وهو إدراك البعض أنه قادر على احداث التغيير لمجرد التعبير عن آرائه السياسية أو الاجتماعية بحيث تصبح بديلاً عن العمل في الفضاء العام كالمشاركة في الاجتماعات أو المسيرات الاحتجاجية أو التنظيم في مؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب أو تقديم خدمة اجتماعية، الأمر الذي يعتبره البعض تغييرًا وهميًا فيما يراه آخرون تشكيل لنمط اتصال مجتمعي مستحدث[10]. إن البيئة الإلكترونية تساهم في خلق "نجوم" بشكل سريع لأشخاص قد يستحقون ذلك لما لديهم من إمكانيات كانت مغمورة وبنفس الوقت ساهمت في "تعظيم" التافهين والغوغاء، فجعلت من المبدع والعالم والمثقف يتساوى مع السخيف وسارق المعلومات والعنصري. وهي بذلك تعطي مساحة من الحرية مهمة لمن يحتاجها للمبدعين وأصحاب الرأي، وتعطي نشوة سعادة زائفة لأولئك الذين لا يملكون محتوى حقيقي ولكنهم يعبرون عن سلوكهم مضيعة لوقت أو لجلب أو استجداء المعجبين والمحبين.

والشكل الآخر كما ذكرنا هو الاتصال المستحدث الذي اسماه الفن توفلر بـ "الكوخ الإلكتروني" والذي يعيد تشكيل هوية المجتمع[11]بحيث تتنوع هوية الأفراد، فإن ما تضخه تكنلوجيا المعلومات من أفكار وأخبار وبيانات بشكل تدفقات كبيرة تخلق عند الفرد فرص للمعرفة والتثقيف ولكن بذات الوقت فرصة للفوضى المعرفية والسلوكية، بمعنى إن الفرد المتابع على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي يشعر أن انفعالاته تتغير بين لحظة وأخرى نتيجة التدفق الكبير والمتنوع للمعلومات، أي ما بين لحظة تقدير لمعلومة واندهاش لخبر أو حزن لإساءة تعرض له شخص ما أو رغبة للمشاركة في موضوع مثير أو ممارسة سلوك التنمر على الآخرين أو الرغبة في التضامن مع المستضعفين بأي مكان أو اعجاب بشخصية ملهمة أو الاستمتاع بالاطلاع على ثقافات متنوعة أو مضيعة للوقت في "التفاهات"...الخ. وقد يشارك انفعالاته أو أفكاره هذه مع اشخاص قريبين

[10] توفلر، ألفن، 1990، ***حضارة الموجة الثالثة***، ت: عصام الشيخ قاسم، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. ص 18.

[11] توفلر، ألفن، 1990، ***حضارة الموجة الثالثة***، ص 18.

لهويته المحلية أو مع اشخاص في امكان ومناطق بعيدة في العالم. إنها تساهم في تلوين انفعالات الفرد بشكل متسارع وغير منضبط من جهة وتجعل من هويته متنوعة وقابلة للتغير حد الاضطراب في أوقات كثيرة.

كما أن من يمتلكون تكنلوجيا المعلومات وهذا الفضاء الإلكتروني يستطيعون التأثير على المستخدمين له وعلى المجتمع عمومًا من خلال حجب بعض أو إهمال الآراء والتركيز على غيرها خاصة تلك التي تستشعر بها إدارة الفيسبوك عن ميولك واحتياجاتك، فهي تلبي طلبك بأن تقدم لك المعلومات والروابط التي تلبي تلك الميول.

وفيما أن البيئة الإلكترونية قد مكنت من فرصة "الفرادة"، أي أنها منحت لكل فرد إمكانية التعبير عن ذاته، وتستطيع من خلالها جلب المحبين والأصدقاء ورفاقك بالرأي من أي منطقة أو جغرافيا كانوا بها، إلا أنها بذات الوقت خلقت فرصة للتأثير الجماعي دون هدى، أي أمكان أن يتأثر الناس بفكرة دون تفكر أو تمحيص، فانتقلت سيكولوجيا الجماهير من الفضاء العام الى الفضاء الإلكتروني ولكن بصورة أعمق، بحيث ما أن تثار معلومة أو فكرة تثير حساسية الشعب لاعتبارات دينية أو سياسية أو ثقافية إلا وتجد "ثورة " من الانفعالات وتبادل للمعلومات دون تدقيق أو استخدام ابسط أنواع البحث العلمي أو الرجوع الى المصادر ذات الصلة، إنها دومينو تحرك الجماهير بإثارة غرائزهم الكامنة في اللاوعي.

إن كل هذه المتغيرات التي أثارها الفضاء الإلكتروني على الحرية والجريمة ستنعكس على المرأة سواء بمحها فرصًا للتعبير عن نفسها أو بإيقاع العنف عليها.

أسباب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإلكتروني للعنف ضد الناشطات:

تعاني المرأة بطبيعة الحال في المجتمعات وخاصة العربية من التمييز والعنف، وبالتالي فإن انتقال هذا الموقف العدائي ضد المرأة الى الفضاء الإلكتروني نتيجة متوقعة وخاصة ضد الناشطات منهن، وسواء أنه زاد من ممارسته وتنوع اساليبه من التنمر الى التحرش الجنسي والتخوين وغيره أو لم يزد بقدر أن التغير كان مجرد انتقال السلوك إلى فضاء آخر إلا أنه يؤكد على أن المجتمع لا يرغب ولم يعتد أن يسمع صوت المرأة المخالف لرأي المجموع، فيما أن وسائل التواصل الاجتماعي فسحت لها تلك الفرصة، إلا أنها قد جعلت هنالك تغيرًا عند بعض الفئات من الشباب الذين أتيح لهم التعرف على قدرات النساء وبالتالي أصبح لديهم تقبل أفضل لمشاركة المرأة مقابل الفئات المناهضة، وعليه فإن وسائل التواصل الاجتماعي كشفت فرز المجتمع ما بين من يعارض ومن يؤيد حقوق المرأة.

بذا، فإن وسائل التواصل الاجتماعي قد فتحت مجالاً لمناهضي حقوق المساواة للمرأة بأن يعبروا عن سخطهم بخطاب كراهية شديد أحيانًا. إن خطاب الكراهية الوارد في المعايير الدولية لحقوق الإنسان يستدعي النظر فيما إذا كان ينبغي التعامل مع خطاب الكراهية القائم على الجنس عبر الإنترنت بشكل مختلف عن الخطاب غير المتصل بالإنترنت. في حين يتم اعتماد المعاهدات التي تؤثر على الحقوق في الفضاء الإلكتروني بشكل متزايد - مرة أخرى في المقام الأول على المستوى الأوروبي - فإن النهج العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان هو أن الإطار القانوني الحالي ينطبق على الإنترنت بنفس القدر. وبالتالي، يتم تطبيق أحكام المعاهدة العامة على الإنترنت، بما في ذلك خطاب الكراهية والنمطية الجنسانية. وهذا لا يعني عدم الاعتراف بالاختلافات السياقية. السياق، على سبيل المثال، ذو صلة فيما يتعلق بالضرر. خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، يقوض المساواة بين الجنسين والوصول إلى حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت له عواقب خاصة من حيث أنه يحد من وصول النساء إلى المجال العام المهم، والذي تم استخدامه كحجة لتعزيز تنظيم المحتوى. يعتبر الوصول السريع والعالمي للمعلومات - والذي يصعب إزالته بشكل دائم أيضًا - أنه يزيد من الضرر الفردي والجماعي. قد تكتسب الصور النمطية الجنسانية مصداقية من خلال جمهور أوسع وعمليات التطرف[12].

الفضاء العام للتفاعل الاجتماعي والسياسي كالندوات والمقاهي الشعبية والمضافات والنوادي الرياضية وغيره محتكرة تقريبًا بيد الرجل، ولكن أصبح الآن له فضاء إضافي منافس وهو الفضاء الإلكتروني ليمارس فيه نشاطه إلا أنه أتاح لنسبة كبيرة من النساء الناشطات وغير الناشطات بان يعبرن عن ذواتهن، ما ترك عند "المجتمع الذكوري" تحدٍ لم يألفه بالفضاء العام التقليدي وسؤال مطروح عليهم بأن يقبلوا هذا الفاعل "الجديد" وهو المرأة أو ينكص الى التيار المحافظ الرافض لدور المرأة، أي رفضه في المجالين العام والإلكتروني.

ولكن يلاحظ أنه رغم انتشار سلوك التحرش ضد المرأة في البيئة الأردنية والعربية إلا أنه مرفوض اجتماعيًا، بالمقابل فإن مستوى التحرش الجنسي والإساءات الجنسية والقاء الألفاظ الجنسية البذيئة متاحة بشكل أكبر ولكنها أقل رفضًا من قبل المجتمع الذكوري في الفضاء الإلكتروني إذا ما قورن ذلك بالفضاء العام، حيث أن تمت ملاحظة أو مشاهدة سلوك تحرش جنسي بالفضاء العام كالشارع أو أماكن العمل أو وسائل التنقل وغيره من قبل الآخرين ما يجعله سلوكًا مفضوحًا ومن المتوقع أن يلحق بالمتحرش انتقادًا أو رفضًا أو ربما اعتداءًا

[12] Maria Sjöholm , Regulation of online gender-based hate speech and international human rights law: Current status and challenges. Mar 31, 2024. https://www.qil-qdi.org/regulation-of-online-gender-based-hate-speech-and-international-human-rights-law-current-status-and-challenges/

عليه باعتبار فعله غير أخلاقي ومدان تمامًا بحق المرأة وبحق الفضاء العام، وهنا تتساوى حرمة المرأة بحرمة الأماكن العامة.

فيما أن التحرش في الفضاء الإلكتروني لا يحظى بنفس القدر من تلك الحرمة، ولكن إن تم القاء الالفاظ البذيئة أو تهم تمس العرض والشرف وما شابه ورغم أنها موثقة وعلنية ويشاهدها الكثير إلا أن ردة الفعل على المتحرش تكون أقل حدة أو يمكن التغاضي عنه نظرًا لتخفي ذلك المتحرش خلف جهاز وليس موجود بالفضاء العام من جهة، ومن جهة أخرى يكون مبررًا بالسكوت عنه إن كانت الناشطة مدافعة عن حقوق المرأة أو تمس مسائل تخالف الآراء السائدة للدين الإسلامي أو ما يتعلق بالبعد "الوطني" بمفهومه المحافظ والأمني، أو تطرح قضايا حقوق الإنسان أو مساواة المرأة بالرجل والتي عادة يعتبرها تمس بعصب الدين، وهي في طبيعتها لها بالعادات والتقاليد أكثر مما له علاقة بالنص الديني ولكن يستخدم الدين كذريعة كونه يحمل سمة القداسة أكثر من العادات.

الأشخاص المعنفين للمرأة خاصة المستخدمين لتلك الألفاظ النابية والتحرش الجنسي غالبًا ما يكونوا من الشباب وعاطلين عن العمل أو لديهم وقت فراغ كاف إلا أن ذلك لا يمنع من أن يمارسه كبار السن أيضًا. وحيث أن وسائل التواصل الاجتماعي لما لها من تأثير كبير على المجتمع فهي وسيلة فعالة لإشعال المشاعر باتجاه سلوك ينم عن خطاب الكراهية الشديد للنساء الناشطات، الأمر الذي يحول الشخص المعنف على وسائل التواصل الاجتماعي لشخص آخر يظهر المكبوت عنده من كراهية تجاه النساء خلافا لشخصيته في الفضاء العام.

وما يؤكد على دور وقت الفراغ في التأثير على العنف الإلكتروني ما أشارت دراسة الى أن جائحة كوفيد 19 قد ساهمت بارتفاع حالات العنف الإلكتروني ضد النساء؛ وذلك بسبب طبيعة التغيرات التي اقتضتها الجائحة في شتى مناحي الحياة وما رافق ذلك من تحول الكثير من الأعمال والمهام إلى الشكل الإلكتروني، بالإضافة إلى ما خلفته الجائحة من أوقات الفراغ لدى البعض خلال فترة الحجر المنزلي؛ بدورها زادت من نسبة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتزداد فرصة احتمالية حدوث ظاهرة العنف الإلكتروني[13].

[13] معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، العنف الإلكتروني عبر موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) اتجاه النساء خلال جائح ة كوفيد 19 -في محافظة إربد. تشرين أول 2021.

إن ذلك كله يعبر عنه بخطاب كراهية فسحت له فرصة من قبل الفضاء الإلكتروني، ولقد برزت المناقشات حول مزايا وجدوى تنظيم خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي – على المستويين المحلي والدولي – مع توسع شبكة الإنترنت. فقد تصاعد خطاب الكراهية بشكل عام، والخطاب الجنسي بشكل خاص، بشكل كبير مع تطور شبكة التواصل الاجتماعي. وفي حين أن عدم المساواة بين الجنسين هو السبب الرئيسي الكامن وراء خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، فإن العديد من العوامل الاجتماعية والتقنية تعتبر سبباً في نمو خطاب الكراهية على الإنترنت. ويشمل ذلك إخفاء هوية المستخدم، وسلوك الغوغاء، وسهولة نشر المعلومات بسرعة على مستوى العالم، والتنظيم الباهت للفضاء الإلكتروني[14].

إن وسائل التواصل الاجتماعي قد ساعدت الناس ممن لديهم آراء محافظة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة من الاطلاع على آرائهن وأفكارهن والتي ربما تخالف الكثير من المعتقدات لفئة كبيرة من المجتمع أو تلك التي تربى عليها في بيئته الأسرية المحافظة، الأمر الذي أدى الى حدوث نوع من الصدمة عند اطلاعه على آرائهن التي تتسم بالنقد والمصارحة والمطالبة بمفاهيم حقوقية، مما زاد من حدة ردة الفعل والتي تغلف بحماية الشخص خلف جهاز الإلكتروني، وإن نجحت في التأثير على الآخرين فيثور التساؤل عمن خلفها ومن يدعمها! وكأنها غير قادرة على ذلك أصلاً لكونها امرأة ولأنها تطالب بالتغيير، وإن فشلت فتزداد الدعوة "ارجعوهن الى البيت أحسن".

النساء السياسيات مستهدفات بشكل خاص بخطاب الكراهية عبر الإنترنت، ولكن النساء المشاركات في السياسة أكثر عرضة للخطر نتيجة لتواجدهن في الأماكن العامة، وخاصة إذا كن يدافعن عن حقوق الإنسان للمرأة. يمتد العنف عبر الإنترنت ضد المرأة عبر جميع قطاعات السياسة - المجتمع المدني والأحزاب السياسية والانتخابات والحكم - مما يشكل أحد التحديات الرئيسية للمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة العامة. تكشف البيانات أن السياسيات أكثر عرضة من الرجال لتلقي التهديدات عبر الإنترنت، وغالبًا ما تكون في شكل ملاحظات جنسية وكارهة للنساء وصور مهينة ومضايقات وترهيب وتهديد[15].

[14] Maria Sjöholm , Regulation of online gender-based hate speech and international human rights law: Current status and challenges. Ibid.

[15] UNwomen, eliminating online Hate Speech to Secure Women's Political Participation. ://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2021/04/ap-WPP_online-hate-speech_brief.pdf

في بعض الحالات التي يكون فيها نشاط النساء قويًا خاصة عند الحملات الانتخابية أو عند قيامهن بحملات مناصرة لقضية ما مثل تعديل قانون أو إثارة ملفات حقوقية صرفه، يصبح سلوك المعتدى مخلوطًا ما بين النقد القارص لها ضمن النقد المسموح لتوجيهه الى الشخصيات العامة، وباعتبار الناشطة هنا ربما بلغت مكانة الشخصية العامة، وما بين هجوم عليها لكونها امرأة وليس لكونها شخصية عامة، ومن تمثلات ذلك السلوك وضع صور على وسائل التواصل الاجتماعي بحيث يتم تركيب صورة الناشطة على جسد امرأة مشهورة "سيئة السمعة"، أو سلوك "تحرش" على صور المرشحات في الدعاية الانتخابية أو التنمر والتهكم على شكل المرشحة وانتقاد لماذا المرأة مرشحة نفسها فهي ليست مؤهلة.

ويزداد التداخل أكثر بين تلك العوامل عندما تعبر الناشطة عن آرائها بالفضاء العام عندما يكون بالشارع خاصة بالمظاهرات، حيث أنه يكثر الادعاء على وسائل التواصل الاجتماعي بإمكان واحتمالية لتعرض النساء للتحرش رغم عدم وجود مشتكيات من النساء، ولكنها تستخدم كوسيلة من أجل "تنفير" الناس من تلك المظاهرات، ويعزز من الصورة النمطية بأن المرأة مستهدفة جنسيًا من زملائها المتظاهرين من الرجال معها، وأنه مكانها ليس بالشارع وإنما بالمنزل حفاظًا على "كرامتها"، وبالتالي إعادة تدوير مفهوم حماية النساء من قبل الرجال حفاظًا على عار بناتهم. هنا يمكن القول إنه يستخدم ذلك الهجوم على الناشطات المستهدفات لتحقيق هدف سياسي لتقويض حق التظاهر، وعلى إثره يصبح مناهضة رأي المرأة السياسي يكون مضاعفًا لنفس الرأي السياسي لو كان من تبناه هو الرجل، وهو ما يمكن اعتباره عنف أو تمييز مركب مما يعزز من خطاب الكراهية الذي يكثر في حال كان النشاط بالمظاهرات وتشارك به النساء ومنشورًا على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد لاحظ المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير خطر التقليل من قيمة مصطلح خطاب الكراهية، وخاصة في العصر الرقمي، لأنه قد يؤدي إلى فرض قيود مفرطة على حرية التعبير.

حتى الآن، تم ذكر خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي بشكل متقطع من قبل هيئات الأمم المتحدة، وإن كان ذلك بشكل متزايد. على نطاق واسع - ودون ارتباط بمعاهدة محددة - تتضمن استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية "الجنس" كأرضية محمية. كما طبقت هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة المعاهدات بطريقة تشمل خطاب الكراهية الجنسي. وكان أحد المسارات هو تبني نهج تقاطعي، ومعالجة خطاب الكراهية ضد النساء من عرق أو جنسية أو دين معين، أي ربط "الجنس" بخصائص الهوية المقبولة على نطاق أوسع في مجموعة خطاب الكراهية. النهج التقاطعي ضروري حيث تشير الدراسات إلى أن مجموعات معينة من النساء مستهدفة بشكل خاص. وهذا يشمل النساء من عرقيات معينة، والنساء الناشطات

في المجال العام، مثل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين. ومع ذلك، تم تطبيق التقاطع بشكل أساسي في شكل إضافة "نساء" إلى قوانين أخرى[16].

وساهم كل ذلك في تعزيز عملية التتبع والمراقبة للناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي خلافاً مع الفضاء العام الذي يحتاج لمعرفة آرائهن الى الذهاب الى المنتديات وحضور اللقاءات والاجتماعات وقراءة المقالات والكتب والذي يحتاج الى الوقت وبذل الجهد، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي توفر ذلك بأيسر الكلف المالية وموثقة قابلة للعودة إليها بأي وقت وتعطيك فرصة للتفاعل من خلال التعليق أو التعبير بالإعجاب أو الإساءة أو مشاركتها أيضا، بمعنى أن تلك الوسائل عززت من فرص التتبع والتفاعل والرقابة ما جعل إمكان ممارسة الاعتداء والضغط عليهن كبير إلى جانب تقدير عملهن ومواقفهن.

ويمكن ملاحظة التباين في ردة الفعل على جنس المتحدث على وسائل التواصل الاجتماعي، فمثلاً هنالك شخصان من أعضاء اللجنة الملكية لإصلاح المنظومة السياسية كانا قد عبرا عن رأيهما على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام يخالف رأي شريحة ليست بقليلة من الشارع الأردني، وهما شخصيات معروفة والأحداث كذلك وهما عريب الرنتاوي ووفاء الخضرا، فعبر عريب عن رأيه السياسي الذي يعد جدلي بين آراء الناس، حيث تعرض على إثره للهجوم والنقد مما أدى الى إخراجه من اللجنة، فيما أن وفاء الخضرا طرحت منشورًا على الفيسبوك تنتقد فيه طريقة ذبح الخروف بالعيد بأسلوب غير صحي ولكنها على إثر ذلك تعرضت لهجوم كبير لدرجة التهديد ومرد ذلك عائد الى أنها امرأة ولأنها تناولت موضوعًا له صلة بالدين، رغم أن طرحها ليس هدفه المس بالدين بقدر ما له علاقة بالأسباب الصحية والبيئية فقط. وهنا نلاحظ أن حدة الهجوم كان على المرأة أشد مما كانت على الرجل، ومن جهة أخرى لوحظ أن جزء كبير من مشعلي هذا النقد والهجوم على وسائل التواصل الاجتماعي كان بغرض الهجوم على اللجنة وتشكيلتها وبالتالي كان الناشطان المذكوران ضحايا ذلك الموقف وبشكل خاص كانت المرأة هي من تدفع الثمن أكبر.

من أكثر التهم الجاهزة للنساء الناشطات وللكثير من ناشطي حقوق الإنسان والتي لا يظهر الفرق جليًا إن كان الناشط ذكرًا بها أو امرأة هو تهمة التخوين والارتباط بجهات أجنبية، فرغم أن كل ما تنادي به الناشطات من النساء على الصعيد الحقوقي هو مستمد من اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها الدولة ومرت بمراحلها الدستورية، الأمر الذي يثير الحفيظة والاستغراب، فكيف يتم القاء تهمة التخوين والارتباط بجهات أجنبية في حين أن تلك المبادئ قد تم الموافقة

[16] [16] Maria Sjöholm , Regulation of online gender-based hate speech and international human rights law: Current status and challenges. Ibid.

عليها وفقاً للدستور الأردني، ربما يكون مرد ذلك هو أن يتم مهاجمة فرد أو مجموعة أفراد ناشطين وخاصة إن كن نساء لأهون من مهاجمة الدولة التي صادقت على تلك الاتفاقيات.

وهنا يصبح مهاجمة المرأة الناشطة وناشطي حقوق الإنسان من الرجل أداة سهلة من مهاجمة الحكومة، فيما ان هذه الأخيرة لا تسعى للدفاع عن مصادقتها لتلك الاتفاقيات أو لحماية النشطاء.

أشكال العنف الممارس ضد الناشطات من خلال البيئة الإلكترونية

بما أن المرأة الناشطة تتعرض للعنف والهجوم الإلكتروني أكثر من الرجل إذن فإن أشكال العنف الواقعة عليها ستكون متنوعة ومختلفة نوعًا عن الرجل خاصة تلك المتعلقة بالجانب الجنسي، ومن تلك الوسائل التحرش الجنسي والإساءة اللفظية والشتم والتحقير والذم والتعليق على صورتها ومظهرها، وعادة ما يكون بطريقة قاسية وجارحة. وقد يشترك المرأة والرجل بذات التهمة ألا وهي الخيانة والعمالة للأجانب سواء السفارات أو منظمات دولية تعنى بحقوق الإنسان، إلا أن التركيز أكثر ربما يكون على الرجل في هذه التهمة "الخيانة" فيما يتم التركيز أكثر على المرأة بالشرف.

من أشكال التحرش الجنسي الى جانب الشتائم استخدام أساليب ملتوية تبدو على صيغة طرح سؤال ذات طابع جنسي أو إرسال صور جنسية، والشكل الثاني هو تصّيد ما يمكن اعتباره بنظرهم أخطاء لتلك الناشطة بحياتها الشخصية مثل وضعها العائلي وحياتها الزوجية ويتم نشر ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، وذكر عبارات تهدف الى تهوين قيمة رأي الناشطة التي تدافع عن حقوق المرأة بأنها فاشلة في حاتيها الزوجية وبأنها مطلقة سواء أكانت فعلاً مطلقة أم لا، إنهم يفترضون دومًا ذلك دون حتى معرفة وضعها الأسري، وعلى اعتبار أن اطلاق صفة المطلقة هو أمر سلبي على المرأة دون الرجل. والشكل الثالث يتعلق بشكلها ولباسها، فمثلاً إن كانت غير محجبة فيتم وصفها بأنها "مفرعة" أو اختيار صورة لها تكون أخذت بطريقة غير مناسبة بحيث تبدو قبيحة أو مضحكة ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، أو تقييم رأيها بناء على عمرها، فإن كانت شابة يقال لها "روحي ما بتفهمي" وإن كانت كبيرة بالسن فيسخرون منها "قربتي تموتي". وحتى منهن ممن يلتزمن بلباس محتشم قد لا يسلمن من النقد الجارح، كأن يقال للناشطات اللواتي يشاركن بالمظاهرات أو يبدين آرائهن على وسائل التواصل الاجتماعي بـ "أنه يجب أن تلتزم بالأخلاق والحشمة وذلك بعدم الصراخ".

وشكل آخر وهو ملاحقتها ببيئتها المحيطة مثل عملها أو ارسال مسجات واتس اب أو غيره لمزيد من الملاحقة والازعاج، أو شتم عائلتها، أو تبليغ إدارة التواصل الاجتماعي بأن منشوراتها غير مرغوب بها بحيث يفضي ذلك الى حجبها وبالتالي إلى عدم متابعتها من الجمهور.

يسعى البعض للتواصل مع النساء والناشطات والمؤثرات خصوصًا على الخاص، ومن تلك الوسائل البذيئة هو ارسال صور جنسية على سناب شات لأن سناب شات تختفي الصور لديه بسرعة، فإن لم تستجب بشكل إيجابي كما يحلوا للمرسل، أو كما هي بالمفهوم العامي "تعطيه وجه" فيمارس عليها من قبله أسوأ الأمور كالشتم وارسال صور جنسية والهجوم عليها.. الخ.

ولكن لا يمكن اختزال كل مضمون التواصل عبر الخاص أو الرسائل باعتباره أمر سلبي فبعضها يكون على شكل مناقشة بالموضوع أو تقديم نصيحة بطريقة لائقة حتى لا تتعرض الناشطة للإساءة.

الأمر المدهش هو أن هنالك ممن يمارسون العنف ضد الناشطات والذين يستخدمون الفاظًا بذيئة منهم من يكون محافظ في سلوكه في الواقع الاجتماعي أو بالفضاء العام، إلا أنه وبسبب الشعور المتحصل عنده أن لديه مساحة أبرح من الحرية للتعبير عن نفسه قد اعطته هذا "الحق" باعتباره على وسائل التواصل الاجتماعي وبصفته أمرًا مستحدثًا بأن يتلفظ بألفاظ سيئة وقاسية.

بالطبع إن تناول مسائل دينية من قبل أي ناشط أو ناشطة تكون غير مقبولة وتعرض صاحبها للهجوم، إلا أن النقد يكون هنا على الرجل أقل باعتبار أن المرأة إما أنها لا تفقه بالدين أو أنها تسعى لذلك كي تتحرر من "القيم الأخلاقية الدينية" خاصة إذا كانت غير "محجبة"، وهو أيضا محاولة لاختزال المفهوم الأخلاقي بالجانب الجنسي، كما أنه يشير الى النظرة الدونية لقدرات المرأة في تناول مسائل معيارية قيمية، وتجدر الإشارة إليه من أن النساء لا يتم تعينهن في وظائف ذات طابع ديني مثل أن تكون مفتية أو قاضية شرعية، وذلك على الرغم من أن القانون الأردني لا يحدد جنس من يشغر هذه الوظائف، إلا أن عدم تعيينها ينم عن ذات الموقف السلبي بأنها "ليست أهل" لذلك مما يعزز من رفض حقها في مناقشة هذه المسائل الدينية.

إذا انتقدت امرأة أي موضوعات تتعلق بالإرهاب وداعش فيتم مهاجمتها بأنها عميلة للأمريكان وجهات أجنبية، فيما أن النساء الناشطات اللواتي يعبرن أو يمثلن الإسلام السياسي فيناقشن قضايا دينية أو سياسية فإنهن لا يتعرضن إلى نفس مستوى التنمر أو العنف خاصة بالإساءات والألفاظ الجنسية باعتبارهن نساء محافظات أو إنهن متدينات، إذا ما قورن مع غيرهن من الناشطات غير المنتميات الى الإسلام السياسي.

ساهم تطور الذكاء الاصطناعي من فرص وأساليب الهجوم على الخصوم خاصة الناشطات من النساء مثل تطوير الصور وتركيبها ونشر أخبار مسبقة للتسويق وجلب الانتباه والتشويق مثل "انتظروا سيتم نشر الصور على المباشر" لامرأة معينة، رغم أنه غالبًا لا يتم نشر تلك الصور، ولكن يكون الغرض منها قد تحقق بنسبة ما حينما يتم "التعريض" بأخلاقها بالمفهوم الجنسي وذلك رغم عدم تقديم "الدليل".

حتى الناشطات اللواتي يحاولن أن يعرضن مشاكل اجتماعية تواجهه المرأة في حياتها كالطلاق وإيجاد فرص العمل لا تنجو من الهجوم القاسي الذي يعبر عن صورة دونيه للمرأة، فقد قامت إحدى الناشطات بعرض فيديو لها هدفه تشجيع الشباب وخاصة الفتيات على العمل وذلك بأن قامت هي شخصيًا ببيع القهوة بالشارع، وسجلت ذلك على الفيديو ونشرته على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن حجم التعليقات القاسي الذي لقيه هذا الفيديو كان مدهشاً، ومن إحدى التعليقات "تعرفوا هاي البنت شو بتشتغل؟ هاي بالليل بتشتغل بنادي ليلي وفي الصبح بتبيع قهوة عشان تعمل حالها شريفة". كان لهذه التعليقات وأخرياتها الكثر ما له أثر سلبي كبير عليها.

وكما قامت ذات الناشطة بعمل فيديو آخر عن "المطلقات" تناول فيه مشكلاتهن، والمدهش أن ما أثار حفيظة المشاهد هو العنوان، على اعتبار أنه لا يجوز استخدام هكذا عنوان "المطلقات" وكأن الكلمة بذيئة أو ليست متداولة أو ليس لها أصل قانوني أو حتى ديني! حتى أن بعض العاملين في المجال الإعلامي انتقدوا كذلك أنه كيف يسمح صاحب المنصة الإلكترونية بهكذا عنوان!

ويلاحظ أيضا انه عندما يتم مهاجمة ناشط رجل يتم أيضا مهاجمته بعنف وشتائم تتعلق بالمرأة التي تخصه، أي بشتم أمه أو اخته أو زوجته بألفاظ نابية تتعلق بشرفهن، وذلك على اعتبار أن الرجل هو "الحامي" للمرأة، فإن أهينت أهين الرجل كذلك.

بعض الآراء ترى أن الحملات الموجه ضد الناشطات تكون موجهة ومنظمة، ولكن يصعب القول عنه انه عمل فردي لأن ذلك يشير الى وجود حالات محدودة، ولكن الغالبية من الناشطات يرين بأنه ينطلق من النظرة الدونية للمرأة ومن "التمتع" بفسحة الحرية بطريقة غير مسؤولة، وبالتالي فإنه سلوك يمكن وصفه بأنه فوضوي وليس موجه بالمعنى التنظيمي ولكن بالمعنى القيمي أي الموقف من القضايا المطروحة ومن الشخص الموجهة إليه ألا وهو المرأة.

ويمكن القول إن ما تتعرض له الناشطات من قمع مجتمعي يحقق غرض سياسي رغم أن دافعه اجتماعي ثقافي محافظ ألا وهو أنه يعزز من قمع الحريات والمشاركة السياسية والمدنية للمجتمع عموماً، بمعنى من يظنون من الرجال أن لهم الحق وحدهم في احتكار العمل السياسي والعام فإنهم لن يتمكنوا من ممارسة ذلك

الحق لهم ما داموا أنهم يمارسون ذات القمع على النساء، وبالتالي فإن ممارسة قمع الحريات سيعم على الجميع، فلا حريات سياسية دون حريات مدنية.

التشريعات الوطنية وحماية الناشطات

كفل الدستور الأردني في باب حقوق الأردنيين وواجباتهم الحق في حرية الرأي والتعبير في المادة 15 منه، إذ جاء " تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون"، وأضيف مؤخرًا تعديلاً للمادة 6 من الدستور لتكفل تساوي المرأة والرجل بالحقوق، إذ جاء:" تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز". إن ذلك يفيد أن حق حرية الرأي والتعبير والمساواة وتمكين المرأة مكفولة دستوريًا وينبغي حمايتها بالقانون.

كما وينظم قانون العقوبات الأردني الجرائم ويحدد الجزاءات المناسبة، ورغم أنه حدد بعض الجرائم بشكل واضح إلا أن هنالك بعض منها يحتاج لتوضيح مثل تعريف مفهوم "تقويض نظام الحكم" كما في المادة 149 منه، والجرائم التي تعكر صفو الأمة كما في المادة 150، إذ جاء: "كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مئتي دينار".

كما جرم وعرف الذم والقدح والتحقير في المادة 188 منه، إلا أن نص المادة 467 مكرر حصرت خطاب الكراهية في مؤسسات التعليم والمنشآت الرياضية، إذ جاء: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة كل من أحدث شغبا أو حرض على الكراهية بأي وسيلة كانت في المؤسسات التعليمية أو المنشآت الرياضية أو أي مكان آخر امتد اليه هذا الشغب." بمعنى أنه خلا من شموله للفضاء الإلكتروني كما أنه لم يعرف التحريض على الكراهية والتي نشهد الكثير مثلها في وسائل التواصل الاجتماعي.

فرضت التحولات التكنلوجية على التشريعات حاجة لتطويرها لأنه فرضت مجالاً جديدًا للجرائم، ومن تلك التحولات هو الانترنت التي أقسام كبيرة منه خاضعة بحكم الأمر الواقع لحكم الشركات الخاصة، فإن سيطرة الدولة على محتوى المستخدم محدودة، وتقوضها بشكل أكبر عدم فعالية إنفاذ الولاية القضائية للدولة في الفضاء الإلكتروني. وفي الوقت نفسه، فإن الاختلافات الواسعة النطاق على المستوى العالمي فيما يتصل

بالقيود المفروضة على حرية التعبير تستلزم أن التنظيم الدولي للخطاب الضار، بما في ذلك خطاب الكراهية، أمر مثير للجدال في حد ذاته. وهذا الأمر أكثر إثارة للجدال على شبكة الإنترنت[17].

القانون الآخر هو قانون الجرائم الإلكترونية والذي قامت الحكومة بإصدار نسخة جديدة منها في صيف 2023 وأقر من قبل مجلس النواب، ولكن شكل هذا القانون جدلاً كبيرًا في الأوساط الأردنية لما له من تأثير على مساحة حرية الفضاء الإلكتروني وحرية الرأي والتعبير.

وجاء هذا القانون مع التحولات في العالم التي تسعى الدول فيه الى تنظيم الفضاء الإلكتروني. حيث هناك حوالي 137 قانونا للجرائم الالكترونية في العالم منها 13 دولة عربية أقرت مثل هذا القانون، وهناك قواسم مشتركة في هذه القوانين لتجريم أفعال يستخدم فيها ذوي الميول الجرمية هذه التكنلوجيا لارتكاب جرائم كالابتزاز والاحتيال والتهديد.

لكن تنفرد قوانين بعض الدول ومنها القانون الأردني بتحريم أفعال تقع تحت حرية الرأي والتعبير السياسي وفرضت على المخالفين عقوبات مغلظة بالحبس وغرامات فلكية بهدف حماية المسؤولين الحكوميين بشكل يقيد مساحة الحرية، مما أدى الى سجن عدد من الصحفيين والحزبيين والنشطاء ومنهم نساء بسبب آرائهم في القضايا العامة والأخطر هو أن القانون يتيح التوقيف (الحبس الاحتياطي) في هذه القضايا قبل صدور حكم القاضي.

كما أن القانون يتيح للحكومة التعسف في استخدامه لوجود مصطلحات فضفاضة مثل نشر الأخبار الكاذبة والزائفة واغتيال الشخصية وازدراء الأديان بدون وجود تعريفات واضحة لها بما يتيح التوسع في تفسير الأفعال الجرمية وعدم تعيين دائرتي الإباحة والتجريم بشكل دقيق.

وسع قانون الجرائم الإلكترونية من نطاق الجرائم والصلاحيات التي تسمح للمدعي العام بتحريك الدعاوى القضائية ضد الأفراد من دون شكوى شخصية عندما يكون الجرم المنسوب إليهم يتعلق بشخصيات أو هيئات حكومية. واستحدث القانون عقوبات غليظة على جرائم فضفاضة الصياغة، من قبيل "نشر أخبار كاذبة"، و"إثارة الفتنة"، و"استهداف السلم المجتمعي"، و"ازدراء الأديان".

[17] Maria Sjöholm , Regulation of online gender-based hate speech and international human rights law: Current status and challenges. Mar 31, 2024. https://www.qil-qdi.org/regulation-of-online-gender-based-hate-speech-and-international-human-rights-law-current-status-and-challenges/

ومن أبرز نصوص القانون التي واجهت اعتراض مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والناشطين الحقوقيين هي تلك التي تنص على "معاقبة كل من قام قصداً بإرسال، أو إعادة إرسال، أو نشر بيانات أو معلومات، من طريق الشبكة المعلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو الموقع الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي، تنطوي على أخبار كاذبة أو ذم أو قدح أو تحقير أي شخص، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أو بغرامة لا تقلّ عن 5 آلاف دينار ولا تزيد على 20 ألف دينار، أو بكلتا هاتين العقوبتين"[18].

يعد قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 أحد القوانين المستحدثة، لأنها تعالج ما يسمى بالجرائم المستحدثة، لا من حيث طبيعة الفعل وحسب وانما من حيث الأداة التي يستخدم بها الفعل الجرمي، ألا وهي أداة تكنلوجيا المعلومات.

بلا أدني شك أن هنالك بعض الجوانب بالقانون التي أعطت له مشروعية، ألا وهي معالجة الأفعال الجرمية التي تستخدم عبر الفضاء الإلكتروني كالاستغلال المالي والجنسي أو الاعتداء على أموال الغير أو الشتم والذم والتحقير والاعتداء على الخصوصية وإلحاق الأذى ببيانات الغير، ورغم أن هذه الأفعال بطبيعة الحال مجرّمة بتشريعات أخرى خاصة قانون العقوبات، ولكن ما يضيفه القانون هو ليس الوصف الجرمي وإنما انسحاب تلك الجرائم على الفضاء الإلكتروني ما يجعل إمكانية الإثبات للجرم عليه.

ربما لا تتوفر بشكل كاف معلومات واحصائيات عن مدى تطبيق القانون بعد صدوره قبل أكثر من عام، إذ يشار الى أنه تمت مراسلة مديرية الأمن العام للحصول على بيانات حول تطبيق القانون من حيث القضايا المسجلة والأحكام الصادرة بموجبه على النساء إلا أنه تم رفض طلب الإجابة ودون تبرير[19]. ولكن يبدو من المعطيات الأولية أن هنالك تطبيقات جيدة – مع حذر – على العديد من الحالات التي لا يكون لها صلة بحرية الرأي والتعبير، كتلك الاعتداءات الواقعة على الأموال والعنف الجنسي كالاستغلال الجنسي، حيث يلاحظ أن الشكاوى المسجلة من قبل النساء اللاتي وقع عليهن استغلال جنسي عبر الفضاء الالكتروني قد حظي باهتمام

[18] يحي شقير، قانون الجرائم الإلكترونية الأردني: الحل بالإلغاء أو التغيير
https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%91-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84

[19] تم مراسلة اتحاد المرأة الأردنية الى مديرية الأمن العام بتاريخ 24/ 9/ 2024، طالبة معلومات حول :1. عدد الشكاوى التي قدمتها النساء التي تتعلق بتعرضهن للجرائم الإلكترونية لآخر خمس سنوات، وكم عدد الحالات التي أحيلت للقضاء وما هو مصيرهن، وعدد الحالات التي تم اغلاق ملفاتهن دون إحالة. وكان جواب مديرية الأمن العام بكتاب يحمل الرقم: ج/27/9/ 78291 بتاريخ 9/ 10/ 2024 بالآتي: "يرجي قبول اعتذار مديرية الأمن العام من إجابة الطلب مضمون كتابكم".

ومتابعة، لكن الحالات الأخرى من الشتم والتحقير والذم والتهديد على الأشخاص – ذكورًا وإناثًا – التي تعرض لها الناشطون ممن لديهم آراء سياسية أو فكرية – لاسيما تلك المناهضة للموقف الحكومي وللمزاج الشعبي – لم تحظى بذلك الاهتمام، بل ربما تم تجاهلها، بمعنى أن مشكلة القانون ليس في نصوصه فقط بل في تطبيقه على قاعدة المساواة.

فمن ناحية النصوص يعاني هذا القانون من عدة مسائل، أولهما، أنه يجرم فعل الانتقاد من قبل الأشخاص الذين ينتقدون الأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون، وثانيهما، أن القانون به نصوص فضفاضة مثل "الحضّ على الفجور أو إغواء شخص آخر أو التعرّض للآداب العامّة،" "اغتيال الشخصيّة،" "إثارة الفتنة والنعرات أو النيل من الوحدة الوطنية" و "ازدراء الأديان." وهذا ما أشارت إليه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيانها الصادر في آب من عام 2023 "تستهدف هذه الصيغ محتوى التعبير على الإنترنت، وهي فضفاضة وقابلة للتفسير الواسع ولا تتمثّل لمتطلّبات القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالشرعية والهدف المشروع والضرورة والتناسب للقيود المفروضة على الحق في حرية التعبير". ما يجعل تطبيق هذا القانون به الكثير من الشكل الاستنسابي والمزاجي وقابل للتأويل لصالح السلطات ويقوض من حرية الرأي والتعبير.

والأمر الثالث هو عقوبة السجن والغرامة لكل هذه الحالات، بحيث تنسحب عقوبة السجن على قضايا الذم والقدح والتحقير والتي من المفترض أن تكون عقوباتها حقوقية مدنية وليست بسلب الحرية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

ما حذا بالمفوضية في بيانها والذي نؤكد الى ما ذهبت إليه بضرورة مراجعة هذا القانون لكي ينسجم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومع التأكيد على حق الدولة في ضمان الأمن السيبراني، إلا أنه ينبغي تعديل نصوص القانون بشكل واضح حتى يضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وبقية منظومة حقوق الإنسان[20].

الإشكالية المركزية لهذا القانون هو التداخل ما بين القضايا الجرمية الصرفة والتي نص عليها قانون العقوبات ومساسه وتداخله مع الحق في حرية الرأي والتعبير خاصة ما يتعلق بنقد السلطات، وفيما كفل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حرية الرأي و التعبير في المادة 19، والتي صادق عليه الأردن ودون تحفظ، إلا أن فهم وتطبيق هذا الحق في الكثير من الدول ومنها الأردن بها إشكالية كبيرة، حيث تذهب الدول

[20] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الأردن: مخاوف بشأن قانون الجرائم الإلكترونية وتقلص الفضاء المدني. 15 / 8 / 2023.
https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2023/08/jordan-concerns-over-cybercrime-legislation-and-shrinking-civic-space

الى الفقرة 3 من هذه المادة والتي تتيح فرصة تقييد حرية الرأي والتعبير بالاستناد إليها وبشكل تعسفي بحيث تذهب بالغرض من هذا القيد المسموح، حيث أن تعليقات والتفسيرات الدولية تشير الى أن أي تقيد لهذا الحق ينبغي ألا يمس جوهر الحق بل لغرض أن يكون داعم له. ومن ذاك أن تعريف الأمن القومي والذي عادة ما تستند إليه بعض الدول كمبرر لفرض القيود على الحريات يفيد حسب مبادئ سيراكوزا حماية إقليم الدولة أو جزء من السكان أو النظام السياسي من استخدام القوة، بمعنى إن الانتقاد والتعبير القارص لا ينبغي أن يطالهم القيود لأنها وسائل سلمية[21].

كما تضمن الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا لعام 1999، نصوصًا تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن ذاك ما نصت عليه المادة 1 " من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي"، وكفلت بقية المواد منه حق كل فرد في الالتقاء أو التجمع سلميًا، وتشكيل منظمات غير حكومية أو رابطات أو جماعات والانضمام اليها والاشتراك فيها، والاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية.، وكفلت المادة 6 حقهم في الحصول على المعلومات وحرية نشر الآراء والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، والحق في استنباط ومناقشة أفكار ومبادئ جديدة بصدد حقوق الإنسان وفي الدعوة إلى قبولها. وحق الأشخاص في تقديم انتقاد ومقترحات الى الهيئات الدولية. وحق من انتهك حقوقه بسبل الانتصاف القانوني، وحق كل شخص في الممارسة القانونية لمهنته في سبيل حقوق الإنسان، والمشاركة في الأنشطة السلمية لمناهضة حقوق الإنسان، وعلى سلطات الدولة اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايته من أي عنف أو تهديد أو انتقام، أو تمييز ضار فعلا أو قانونا، أو ضغط أو أي اجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار اليها في هذا الإعلان. ومن حقهم أيضا الحق في التماس وتلقي واستخدام موارد بغرض تعزيز حقوق الإنسان، وأكد على أنه للأفراد والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ذات الصلة دور مهم يؤدونه بالمساهمة في زيادة وعلي الجمهور بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

وهنا يثار التساؤل حول مدى التزام الأردن بهذه المعايير الدولية لحقوق الإنسان والدستور الأردني الذين كفلوا تلك الحقوق للناشطين والناشطات دون تمييز، وذلك بالاحترام لها من خلال عدم الإتيان بأي فعل أو ممارسة

[21]chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.icj.org/wp-content/uploads/1984/07/Siracusa-principles-ICCPR-legal-submission-1985-eng.pdf

من قبل السلطات تقوض هذه الحريات وتقيدها دون وجه حق، وحمايتهم من الاعتداءات من قبل أفراد آخرين؟، وعند الاطلاع على رأي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في توصياتها للأردن تؤكد على أهمية "أن تضمن الدولة الطرف الحق في التجمع السلمي، بما يتوافق مع المادة 21 من العهد ومع المعايير الدولية. ينبغي ألا تستخدم الدولة الطرف القوانين والتدابير الأمنية لتخويف أعضاء المجتمع المدني الذين يمارسون هذا الحق، ويتعين أن تكفل تمكنهم من العمل بحرية والحصول على التمويل"[22]. ما يفيد أن القوانين الوطنية لم تكفل فعلاً إعمال الحقوق بشكل حر.

ويمكن السؤال الأبرز ما هو الهدف من هذا قانون الجرائم الإلكترونية بناء على هذه الفجوات التي أشرنا إليها! هل هو لحماية الفرد أم المسؤول؟ المعيار إذن يكمن في تطبيق هذا القانون.

وقد تضمنت الخطة الوطنية للمرأة في الأردن (2020 – 2025) محورًا يتعلق بتعزيز مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام والتي تنبذ العنف المبني على أساس الجنس داخل المجتمعات ومعالجة أبعاده المختلفة في الفضاء العام والرقمي، وقد ذكرت أن المبادرات المطلوبة هو " مراجعة الإطار التشريعي بما يشمل القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالعنف المبني على أساس الجنس في الأماكن العامة بما فيها أماكن العمل ومن خلال الفضاء الإلكتروني بحيث يضمن شمول كافة أشكاله وتوفير الحماية الملائمة والكافية للناجيات من العنف، وعدم الإفلات من العقاب أو التساهل مع مرتكبي العنف المبني على أساس الجنس، وتوفير الردع الكافي للوقاية منه وضمان عدم تكراره، والتأكد من تنفيذ كافة التشريعات المتعلقة به من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذها." وأيضًا " تنظيم حملات التوعية الشعبية والبرامج الإرشادية على المستوى الوطني والمحلي، ومن خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي لتشمل كل من النساء والرجال والفتيان والفتيات خاصة في المدارس والجامعات والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية؛ بهدف نشر الوعي والمعرفة حول كيفية الوقاية والتصدي ومحاربة العنف المبني على أساس الجنس في الفضاء العام والرقمي والتوعية بأشكاله وأسبابه"[23]. إن هذه الاستراتيجية الوطنية لتؤكد على وجود تلك الفجوات من غياب المساءلة والحاجة الى إعادة النظر بالتشريعات الخاصة بحماية النساء بما فيها بالفضاء الإلكتروني.

[22] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس للأردن، 2017.
[23]اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020 – 2025)

تفاعل سلطة إنفاذ القانون والأهل والعشيرة تجاه العنف ضد الناشطات في البيئة الإلكترونية

تفاعل سلطة إنفاذ القانون

تواجه الناشطات تحديات في تفاعل سلطة إنفاذ القانون مع قضاياهن، فرغم بعض الإيجابيات في تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية في ملاحقة بعض المعتدين إلا أنه يمكن القول أنه لم يكن هذا القانون لصالح الناس عمومًا والناشطات خصوصًا، فبينما تتم مساءلة الأشخاص المنتقدين للمسؤولين باعتبارهم معتدين عليهم فيما أن التجاوب مع شكاوى النساء الناشطات لم تكن بذات المستوى من الاهتمام، فإذا كانت الشكاوى تتعلق بالاعتداءات الجنسية من الابتزاز وعرض صور مخلة أو غير لائقة بحق النساء أو الشتم وغيره فإن وحدة الجرائم الإلكترونية في مديرية الأمن العام لا تتردد في استقبالها ومتابعتها بشكل جدي مع نوع من الشفقة والتعاطف مع حالتهن، ولكن حينما تكون الشكوى مقدمة من ناشطات يحملن رأيًا سياسيًا أو حقوقيًا فيكون التعامل معها مختلف من حالة الى أخرى ولكن بالعموم تتسم المتابعة لها بالتراخي والتسويف في الكثير من الحالات.

والإشكالية الأخرى أن عملية إثبات الشكوى الخاصة بالجرائم الإلكترونية وخاصة تلك المتعلقة بالنساء بها إجراءات طويلة ما بين التحقيق الأولي لدى وحدة الجرائم الإلكترونية ومن ثم الى الادعاء العام ثم إجراءات المحاكمة وصولا الى القرار القضائي والاستئناف، وبالطبع فإن هذه هي الإجراءات من الناحية القانونية الطبيعية ولكن تواجه النساء الناشطات المعنفات عدة تحديات في هذا المسار بدءًا من قلة الإمكانيات المالية لدى بعضهن في توكيل محامٍ، وإن سير العدالة يستوجب العلنية في المحاكمات ومما يتطلب ذلك من كشف ملابسات وحيثيات القضية والتي بها بينات وادلة تحتوى على سلوكيات جنسية لا تفضل النساء كشفها على الملأ.

ويشار هنا الى أن هذا القانون بصفته يعالج مسألة مستحدثة وهي الجرائم بالفضاء الإلكتروني في سياق يتمتع به الناس بالحماسة للتعبير عن آرائهم تجعل الكثير منهم لا يدركون خطورة مخالفة القانون، فيما أن الصحفي المحترف يستطيع غالبًا أن يتجنب امكان مخالفته الى حدٍ ما، لكن القانون بالنهاية ضاغط على الحريات سواء لعامة الناس والناشطين والصحفيين، والأمر المثير هو أن عامة الناس تؤيد قانون الجرائم الإلكترونية رغم أن كثير منهم لا يدرك تداعياته المحتملة عليهم.

بذا فإن قانون الجرائم الإلكترونية عمومًا لن يضمن حماية النساء الناشطات المعنفات باعتباره يجرم سلوكيات عدوانية ضد النساء لأن طبيعة نصوصه الفضفاضة التي تتيح تطبيقه بطريقة استنسابية سوف يتيح تراكم العنف ضد النساء خاصة الناشطات منهن، ويشجع الناس على التشكي على بعضهم على الكثير من القضايا مثل الشتم والذم والتحقير والاستغلال الجنسي والادعاءات التي تقوض من الحريات، وبذا يتم وضع كل تلك القضايا في سلة واحدة تحت ذات القانون.

ومن أمثلة التطبيقات السلبية التي تقوض الحريات أن قامت ناشطة اردنية من قومية معينة بعمل مشاركة لمنشور كتبه رجل من ذات قوميتها والذي ينتقد فيه كاتب مقال آخر لرجل كان قد انتقد هذه القومية، إلا أن كاتب المقال اعتبر أن هذا المنشور مسيء له، وبدلاً من أن يقدم شكوى على كاتب المنشور إلا أنه قام بتقديم شكوى بحق تلك المرأة من ذات القومية لأنها قامت بمشاركة ذاك المنشور، وذلك رغم أن هنالك حوالي 19 رجلاً قاموا بمشاركة ذلك المنشور أيضًا إلا أنه لم يشتكي على أي منهم، ويبدو أن مرد ذلك أنه أراد أن يعاقب كاتب المنشور الذكر من خلال معاقبة تلك الناشطة لكونها امرأة ومن ذات القومية، وبحيث يكون الأذى أبلغ عليه. ورغم أن القاضي قد صدر حكمه بالقضية عليها بعدم المسؤولية ولكن مع ذلك فإنه يمكن تقدير حجم المعاناة والضرر النفسي والاجتماعي التي عانتها تلك المرأة الناشطة أثناء تلك الملاحقة القانونية، كما ويشار الى أن الحاكم الإداري كان يفكر في أن يوقفها بموجب قانون منع الجرائم بعد صدور قرار المحكمة بعدم المسؤولية، ولكنه عدل عن ذلك في الآخر. هذا مثال كيف يكون القانون يشجع على التشكي بين الناس دون داع، ويضع الناس تحت إمكان الملاحقة والتوقيف، والملاحظ أن الضحية هنا امرأة ليست هي أصلاً كاتبة المقال، حيث أن القانون يعاقب من شارك المنشور الذي يعتبره مسيئاً.

وكما سبق وقلنا أنه إذا كانت المشتكية هي امرأة بقضايا ذات طابع تحرش أو اعتداء او ابتزاز على مواقع التواصل الاجتماعي فإن الإجراءات والمتابعة المتخذة من قبل وحدة الجرائم الإلكترونية بالواقع تكون سريعة وفعالة ومهنية، لكن إن كانت المشتكية هي ناشطة فالمعادلة قد تختلف في تطبيق الإجراءات القانونية أحيانًا.

فإحدى الحالات التي تعرضت لها ناشطة الى اعتداء وتم التهجم عليها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتعرضت للتهديد وكان لها صدى عام، فقد قامت مؤسسات المجتمع المدني بتقديم شكوى، وعليه أحال المدعي العام الى وحدة الجرائم الإلكترونية من أجل القيام بالتحقيق والتي قامت بدورها بجمع المعطيات حول الموضوع وأحالت الملف مع الأشخاص المتهمين الى المدعي العام الذي احالها الى المحكمة ولكن وبما أنه لا يوجد شكوى بالادعاء بالحق الشخصي في قضية التحقير، كون أن مؤسسات المجتمع المدني هي من قام بتقديم الإبلاغ وبالتالي كان من غير الممكن متابعتها قضائيًا.

وتؤكد الإحصائيات في الأردن وجود تحدٍ فيما يتعلق بآليات التبليغ على قضايا العنف ضد المرأة في الفضاء الإلكتروني، فقد كانت النسب الأقل فيا يتعلق بإخبار وحدة الجرائم الالكترونية أو حتى التقدم بشكوى للجهات الامنية. و أكثر النتائج التي حصل عليها من تقدموا بشكوى هو "رفض الجهة الأمنية قبول الشكوى لعدم وجود أدلة " بنسبة مئوية 21.2 %. وأكثر الأماكن التي يجري بها التحرش كانت في الفضاء الالكتروني بنسبة 54.1%[24].

كل هذه الإشكاليات التي ذكرنا في نص قانون الجرائم الإلكترونية وفي إشكاليات تطبيقه تجعلنا نصل إلى مع ما أكدت عليه الناشطات أن قانون الجرائم الالكترونية لا يتسق وحقوق الانسان، ولا يفضلن الاستناد إليه، وأن غرضهن ليس حبس الناس بناء عليه، ولكن ينبغي أن يضمن للناس وللناشطات حقوقهم من أي اعتداء، والبديل الممكن عن ذلك هو أن يقوم المعتدي بإلغاء منشور الاعتداء، وتقديم الاعتذار على نفس الموقع الإلكتروني الذي نشر فيه الاعتداء بنفس الحجم والطريقة والوقت الذي قام به بوضع منشور الاعتداء والإساءة وليس بحبس الناس.

ويشار إلى أنه في بعض الحالات قامت السلطات بتطبيق القانون واجراءاته بطريقة إيجابية في حال أن وصلت الأمور إلى خطورة حقيقية. ومن احدى التجارب الإيجابية التي ذكرت أنه تم توفير حماية أمنية لإحدى الناشطات المشهورات مرتين بسبب وجود تهديدات بقتلها وهدر دمها من قبل بعض المتشددين في البيئة الإلكترونية بسبب موقفها من القضايا الدينية، وذلك بمقارنتها بناهض حتر الذي سبق وأن اغتيل بسبب آرائه السياسية، والذي يمكن استنتاجه أن مصيرها سيكون هو مصير ناهض حتر. وأنه وحسب علمها أن من أمر بتوفير تلك الحماية كان رئيس الوزراء، وكانت الأجهزة الأمنية تتعامل معها بمنتهى الاحترام، ولكن وبعد أن سجلت الشكوى وتم التأكد من البيانات والأدلة التي قدمتها، وتم تحويل القضية إلى المدعي العام إلا أن الشكوى قد اختفت بطريقة غير مفهومة. وبذا فإنه لا نستطيع التأكد من أن كل الحالات يتم معاملتها بنفس الدرجة من المتابعة.

أما الشكاوى التي رفعت ضد ذات الناشطة فجميعها كان قرار الحكم فيها بعدم مسؤوليتها عن الجرم المسند إليها باستثناء واحدة وذلك بسبب مرور فترة الاستئناف والتي لم تقم بتقديمه ضمن المدة المحددة، وحكم عليها بمبلغ مالي، وقد قام مجموعة من "التنويرين" – كما وصفتهم - بالعمل على توفير المبلغ المالي ودفعه، وكانت كل الشكاوى بتهمة "ازدراء الأديان" و"إثارة الفتنة" سندًا إلى قانون العقوبات. وقد وصفت تلك

[24] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ظاهرة التحرش في الأردن، 2017. ص 6 – ص 7.

الممارسات بقولها إن "الحكومة تضع حماية لي من أي اعتداء علي من قبل افراد الشعب، ولكن يتم زج بعض الناس بالسجون بسبب تعبيرهم عن آرائهم".

بقي أن نشير إلى أهمية عدم المبالغة في التحسس من أي اعتداء التي تتعرض لها الناشطات، بمعنى أن هنالك اعتداءات خطيرة كالتحرش الجنسي والابتزاز والتهديد بمسائل تستوجب الملاحقة القانونية فعلاً، ولكن إن كانت الناشطة قد بلغت مستوى الشخصية العامة فإن عليها أن تدرك وتتوقع أنها قد تتعرض لأي مجابهات أو اعتداءات وانتقادات يمكن عدها قارصة. وهذا يعني أن بعض الناشطات خاصة ممن وصلن الى مستوى شخصية عامة (نائبة بالبرلمان مثلاً) أو قيادية حزبية ألا يذهبن كثيرًا ودومًا لأي اعتداء أو مجابهة تتعرض لها إلى التشكي إلى القضاء لأنها شخصية عامة وعليها أن يتسع صدرها لانتقادات عديدة وتوسيع دائرة تقبل الرأي الآخر لديها، بل أن التشكي كثيرًا قد يضعف من صورة المرأة باعتبارها انسانة ضعيفة ولا تتحمل الانتقاد القارص في حين أن الرجل يتحمل أكثر ذلك النقد.

ردود فعل الأسرة والعشيرة

أما بالنسبة لردة فعل الأسرة تجاه ابنتهم الناشطة حينما تتعرض الى اعتداء في الفضاء الإلكتروني متباينة وتعتمد على طبيعة الأسرة، فمنهم من يدافع عن ابنتهم ومنهم من يحملونها المسؤولية أو يفرضون عليها القيود أيضًا. ومن تلك القيود اغلاق الحساب على صفحات التواصل الاجتماعي أو التقليل من التعبير عن موضوعات حساسة أو حصر أصدقاء الحساب بالمقربين والأهل.

بالمناسبة فإن هذا الموقف الساخط من آراء النساء غالبًا ما يكون أيضًا من قبل الأهل الذي يرفضون مناقشة بعض القضايا المتعلقة بالثقافة والدين والعادات خاصة تلك المتعلقة بالميراث وتعدد الزوجات وضرب المرأة بغرض التأديب وشروط الزواج وغيره.

يلاحظ أن زوج المرأة الناشطة قد يلعب دورًا في دعمها وتوفير ردع وقائي لأي معتدٍ إن كان له مكانة اجتماعية أو له مكانة في السلطة أو من عشيرة كبيرة، ولكن إن كانت غير متزوجة أو أن عشيرتها صغيرة فإن احتمالية تعرضها لهجومٍ قاسٍ تكون أكبر.

ومن اللافت هو أن مكانة العشيرة تتغلب على مكانة الرأي السياسي، فمثلاً لو كان هنالك لأحد الرجال رأي سياسي يخالف رأي امرأة ناشطة من ذات العشيرة، وتعرضت تلك المرأة الناشطة لهجوم من قبل شخص ما

على الفضاء الإلكتروني، ورغم أنها تخالف ابن عشيرتها رأيه إلا أنه ينتصر لها ويدافع عنها. ولكن العشيرة سيف ذو حدين لأنها من جانب قد تدافع عن المرأة ومن جانب آخر تصبح المرأة هي الملامة والمسؤولة عن اثارة رأي الآخرين ضدها وتعريض العشيرة و "شرفها" للاعتداء، الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة الضغط عليها من أجل أن تحد من ممارستها لحرية التعبير عن رأيها وتحميلها هي المسؤولية عن ذلك (هي جابت الإساءة لنفسها).

الناشطة التي من عشيرة كبيرة ويبرز اسمه عشيرتها على اسم المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي تتعرض لعنف أقل من المرآة التي عشيرتها صغيرة أو لا يظهر باسمها أسم العشيرة. العشيرة تكون رادع للكثير من محاولة شتم أي ناشطة يظهر اسمها على الفضاء الالكتروني متضمن اسم عشيرة خاصة تلك العشائر الكبيرة.

رد فعل مؤسسات المجتمع المدني

أما بالنسبة الى مؤسسات المجتمع المدني فإن جزء كبير منه قد دافع عن الناشطات لأن جزءًا كبيرًا من الناشطات منخرطات أو أعضاء بمؤسسات المجتمع المدني، وبعض من مؤسسات المجتمع المدني قام بتقديم بلاغ للسلطات القضائية والأمنية عن تعرض ناشطات لاعتداءات وأن هنالك خطورة على حياتهن، ولكن في مراحل لاحقة لوحظ أن مؤسسات المجتمع المدني تصبح أكثر ترددًا في تناول القضايا التي كانت تلك الناشطات تتناولها مثل قضايا الجندر أو حقوق الطفل أو المسائل التي بها مواضيع دينية أو الأحوال الشخصية خوفًا من أن ينالهم ما نالته تلك الناشطات من اعتداءات، مما يمكن قوله إن تلك الاعتداءات قد نجحت في تحقيق غرضها في بعض الحالات.

ويشار إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف لفئات المجتمع المدني المختلفة وللأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون وغيرهم بقضايا حقوق الإنسان والحريات، كما أن بعض منهم له دور في رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الناشطون والناشطات.

بشكل عام إن الناشطات لا يحظين ببيئة حاضنة والسبب هو أن المجتمع المدني لا يعمل بشكل جماعي بشكل كافٍ كي يساهم في احتضان الناشطات والدفاع عنهن. فعندما تتعرض المرأة الناشطة لأي هجوم لأول مرة وترى أنها وحيدة فسوف تشعر بالوحدة مما يؤدي بها الى عدم الحماس بالتشكي الى وحدة الجرائم الإلكترونية أو تقلل من تعبيرها عن رأيها. وبالتالي فإن المجتمع المدني يتضامن مع بعض الحالات دون أخرى والتي

تعتمد على طبيعة الموضوع أو حسب المشاريع الممولة وبالتالي فيكون موسميًا وغير ثابت برؤية واضحة جماعية.

الانعكاس على الناشطة المعنفة الكترونيا

بعض الناشطات اللواتي تعرضن لعنف الكتروني قد توقفن عن النقاش أو حتى الكتابة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، فيما أن بعضهن سائرات في التعبير عن آرائهن ولا يلتفتن الى التعليقات عمومًا، لأن هنالك تعليقات يمكن وصفها بأنها غير عاقلة ولا يمكن قبولها مطلقا والغرض منها هو الاستفزاز والتحقير، وهو ما سيأخذ الناشطة الى مجال المجادلات التي يمكن وصفها بالسخيفة والمراد منها أن تنزل بمستوى خطابها الى مستوى من الرداءة، فتلك الناشطات يمتلكن من الوعي وترويض النفس لتجاوز إمكان الدخول بتلك "المهاترات" بأن لا تلفتن إليها وتعمل على تعزيز ثقتها بنفسها والمصالحة مع النفس.

فيما أن بعض الناشطات من النساء قررن العودة الى الوسائل الإعلامية التقليدية بديلاً عن الفضاء الإلكتروني، وذلك لرغبتهن بالابتعاد عن الإساءات التي يتيحها الفضاء الإلكتروني فيما لا تتيحه الوسائل الاعلامية التقليدية بسبب وجود الرقابة.

في احدى تجارب الناشطات على الإعلام والتواصل الاجتماعي فقد تعرضت للعديد من التهديدات بالفترة التي كانت "داعش" فيها منتشرة بالمنطقة، مما جعلها تبتعد عن الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي وتبقى في سياق الإعلام التقليدي.

ردة فعل نسبة كبيرة من النساء ممن تعرضن للعنف الإلكتروني هو بعمل بلوك وكتابة تقرير إلى إدارة وسائل التواصل الاجتماعي. وتشير الاحصائيات الى أن عمل بلوك لمن ارتكب التحرش في الفضاء الالكتروني بالأردن كان الأكثر سواء في أول مرة أو في حال تكرارها وبنسبة مئوية بلغت 30.5 % ، 29.5 % على التوالي[25].

وبحسب دراسة للأمم المتحدة فقد بلغت نسبة الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي أبلغن عن شعورهن بعد الأمان في الحيز الإلكتروني 70%، يمثل العنف على الإنترنت تهديدًا خطيرًا لسلامة المرأة البدنية وصحتها النفسية، وبنسبة 33%، حيث أبلغت النساء اللاتي تعرضن للعنف على الانترنت أن بعض

[25] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ظاهرة التحرش في الأردن، 2017. ص 6.

أو كل تجاربهن في العنف على الانترنت انتقلت خارجه، وتفيد غالبية النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت على يد شخص يعرفنه خارج إطار الإنترنت بأن واقعة العنف انتقلت إلى خارج هذا الإطار، وأبلغ النصيب الأكبر من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت عن تعرضهن له على موقع فيسبوك 43%، وكانت الصلة بين العنف على الإنترنت والعنف خارج الإنترنت ذات أهمية خاصة بالنساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت في فترة جائحة كوفيد 19، حيث أبلغت 44% من النساء الاتي تعرضن للعنف على الإنترنت أن الحادث انتقل إلى خارج نطاق الإنترنت، وتعرض النساء للعنف أكثر من الرجال، حيث أن 66% منهن يتعرضن لذاك العنف فيما يتعرض الرجال الى 60%. وكانت آثار العنف الرقمي الذي تعرضت له النساء أن تتعرض لملامة اجتماعية، حيث طلب من 36% من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت تجاهل الأمر، وألقي اللوم على 23% منهن، وطلب من 21% منهن حذف حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وتفيد نسبة 20% بأن أسرتها كانت تدعمها، وتفيد نسبة 32% من الضحايا الإناث بأن أصدقائهن كانوا داعمين لها[26].

[26] هيئة الأمم المتحدة للمرأة: العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية.
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022-02/Summary_Keyfindings_Arabic_Final_2022.pdf

التوصيات:

1. مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية من أجل ضمان الحريات من جانب وحماية الضحايا الذين يتعرضون للاعتداء على الناس وذلك من خلال عقوبات غير سالبة للحريات مثل عقوبات بديلة (عقوبات مجتمعية) و/ أو تقديم اعتذار بشروط معينة عن الاعتداء الذي قام به. وألا يكون في التشريعات ازدواجية بين قانون العقوبات وقانون الجرائم الإلكترونية.
2. التوعية والتثقيف بقانون الجرائم الإلكترونية ومفهوم العنف ضد المرأة من قبل مؤسسات المجتمع المدني. لكافة شرائح المجتمع، وتوعية الناشطات بالتشريعات القانونية وخاصة قانون الجرائم الإلكترونية حتى يعرفن حقوقهن وواجباتهن.
3. تفعيل إجراءات الشكوى الخاصة بالجرائم الإلكترونية وتسهيلها على قاعدة المساواة للناشطات مقارنة ببقية الحالات التي تتعرض لها النساء، مع إمكان تعيين شرطة نسائية في وحدة الجرائم الإلكترونية.
4. تواصل الحكومة وسلطة انفاذ القانون مع النساء الناشطات لمعرفة احتياجاتهن واقتراحاتهن فيما يتعلق بالعنف الإلكتروني وكيفية تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية.
5. مراجعة سياسات إدارة مواقع التواصل الاجتماعي بحيث تكون فعالة وسريعة وموضوعية بإلغاء كل التعليقات المسيئة والمهينة والتي بها تهديد بناء على أي شكوى أو تبليغ.
6. إعادة النظر بأسلوب التعليم بالاتجاه نحو تعزيز المنهجية والبحث وليس التلقين والحفظ، بالإضافة الى أن يكون لتعليم الدين دور في عدم تكفير المخالف بالرأي، والعمل على تدريس الفلسفة، وذلك حتى يعزز الأسلوب النقدي والعلمي وأسلوب الحوار ودون اعتداء.
7. معاقبة كل شخص من خلال القانون يقوم بتزوير حساب على منصات التواصل الاجتماعي بأسماء أشخاص أخرى.
8. انشاء خط ساخن من قبل مؤسسات المجتمع المدني لرصد العنف الإلكتروني على الناشطين والناشطات وتلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية والنفسية، مع مراعاة متطلبات الخصوصية والسرية. والإشارة اليها في التقارير وخاصة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

9. الحاجة الى تحالفات نسوية من مختلف القطاعات، لقضايا مهنية أو قضايا التمييز أو التحرش أو الحماية اثناء العمل الخ.. وذلك من أجل توفير بيئة حاضنة داعمة للمرأة عندما تتعرض للعنف الإلكتروني.

10. على الدولة التوعية بخصوص استخدام الفضاء العام، وأيضا أن يقوم المركز الوطني لحقوق الإنسان، وأيضا دور لوزارة التربية والتعليم في التوعية من خلال مناهجها على الاستخدام الأفضل والسليم لوسائل التواصل الاجتماعي. توعية الناس منذ عمر المراهقة والأهل على مراقبة أبنائهم فيما يطلعوا عليه على وسائل التواصل الاجتماعي.

قائمة الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن من خلال مجموعة تركيز أو عبر مقابلات شخصية:

	الاسم	الصفة
1	هالة عاهد	محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان والمرأة
2	هبة الله عبيدات	صحفية وناشطة حقوقية
3	تقوى البطوش	صحفية وناشطة
4	آلاء سلحب	صحفية ورئيسة لجنة المرأة وشؤون الأسرة في الحزب الوطني الاسلامي
5	اريج سليم	رئيس وحدة تمكين المرأة في بلدية اربد
6	منال كشت	ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة
7	بنان أبو زين الدين	ناشطة في مجال حقوق المرأة وتعمل بمنظمة تقاطعات
8	أسماء الصيفي	ناشطة في مجال حقوق الانسان وصحفية
9	أمل الحارثي	كاتبة مقال وناشطة في مجال حقوق المرأة
10	دعاء العزام	ناشطة شبابية ونسوية
11	آية أبو عتيلة	ناشطة في مجال حقوق المرأة
12	روان الجيوسي	صحفية ومديرة
13	تهاني القطاوي	ناشطة واعلامية
14	زليخة أبو ريشة	كاتبة وناشطة في السياسة
15	نور الصلاحات	مرشحة للانتخابات النيابية/ حزب تقدم
16	عبير النجار	مرشحة للانتخابات النيابية/ حزب تقدم